



من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء

المختار شعالي I

يشكل نظام التربية والتكوين قاطرة التنمية المستدامة، وقاطرة التغيير التي تقودنا نحو بناء المجتمع الذي نريد والإنسان الذي نريد والقيم التي نريد أن نمشي على خطاها جميعا. غير أن هذه القاطرة في بلدنا يبدو أنها تعرف كثيرا من الاختلالات والأعطاب. مما جعل الملك ينبه بذلك في خطاب 20 غشت 2013 بقوله إن النظام التعليمي «أصبح في الوضع الحالي أكثر سوءا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أزيد من عشرين سنة».

وقد كشف التقرير الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2014، حول «تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013 : المكتسبات والمعوقات والتحديات»، كشف عن هذه الاختلالات التي اعتبرها مزمنة، «وهي اختلالات ترتبط في عمومها بضعف تماسك وانسجام مكونات المنظومة التربوية، وبمستوى نجاعتها ومردوديتها الداخلية والخارجية، وملاءمة مناهجها وتكويناتها مع متطلبات المحيط، وذات صلة أيضا بالنقص الشديد في إدماج بنيات مجتمع المعرفة وتكنولوجياته المتجددة، وبمحدودية مواكبتها لمستجدات البحث العلمي وعالم الاقتصاد ومجالات التنمية البشرية والبيئة والثقافة».

ولمواجهة هذه الاختلالات قدم حاليا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤيته لإصلاح منظومة التربية والتكوين خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2030، تحت شعار «من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء». وتتمثل هذه الرؤية في «بلورة عدة رافعات استراتيجية للتجديد، تتمثل في رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، ومدرسة الجودة للجميع، ومدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي».

مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص: تشكل إشكالية الإنصاف أكبر تحدي تواجهه السياسة التربوية: من يستفيد من المدرسة؟ هل المدرسة أداة للمساواة؟ هل المدرسة قائمة على الإنصاف؟ هل تقدم خدماتها بتساوي على كل بنات وأبناء المغاربة؟ تلك بعض الأسئلة التي تحتاج إلى الإجابة عند الحديث عن مدرسة الإنصاف.

إن الإنصاف معناه أن تستفيد كل الفئات الاجتماعية بنفس القدر من الإنفاق العمومي المخصص للتربية، بغرض منح نفس الفرص للترقي الذاتي والمجتمعي لكل بنات وأبناء الوطن، حيث يصبح هذا الترقى مبنياً فقط على الاستحقاق والكفاءات الذاتية، دون تأثير عوامل الانتماء السوسيو-اقتصادي والثقافي والمجالي للأطفال.

إن التأكد من تكافؤ الفرص في الاستفادة من التربية والتكوين يقتضي القيام بدراسات تجيب بموضوعية عن تلك الأسئلة المتعلقة بالإنصاف، أي دراسات تحدد من يستفيد من المدرسة وتحدد مدى آثار الانتماء السوسيو-اقتصادي والثقافي والجغرافي على أداء التلاميذ. ويحتاج البحث التربوي، الموكل له مهمة الكشف عن هذه العلاقات التربوية، إلى معطيات دقيقة عن هذه العوامل. لكن في واقع الحال لا نجد في المدرسة أو في المصالح النيابية والأكاديمية أي معطيات عن الانتماء السوسيو-اقتصادي والثقافي للتلاميذ التي تفسر هذه النتائج الدراسية. فلا نجد في النيابات سوى معطيات عن متغيرات محدودة كإحصاء التلاميذ موزعة حسب الجنس والوسط الجغرافي. أما الأكاديميات، الموكل لها مهمة البحث التربوي، فلا نجد في حواسبها سوى نتائج التلاميذ معزولة عن متغيرات عديدة مرتبطة بها في الواقع ويمكن أن تفسرها.

غير أن تأثير الانتماء السوسيو-اقتصادي والثقافي للتلميذ على أدائه الدراسي هو معطى أكدته كل الدراسات والبحوث التربوية في العالم، بل أضحي عاملاً كلاسيكياً معروفاً يؤكد أن التفاوتات من الاستفادة من المدرسة قائمة، وهي لصالح الطبقات المحظوظة على حساب الطبقات المقهورة. يقول جاك حلاق: «اللامساواة قائمة قبل المدرسة، وفي غضون المدرسة، وبعد المدرسة» (1). وقد كشفت demystifier كثير من الدراسات (بورديو، جاك حلاق، ريمر، إسطابلي، جيرود وآخرون...) الأوهام والخداع الذي يختفي خلف الخطاب والإيديولوجية التي تدعي أن المدرسة قادرة على مواجهة التفاوتات الاجتماعية. بل على العكس من ذلك أكدت هذه الدراسات أن المدرسة ترسي هذه التفاوتات وتبررها وتشرعها..

إن بلدنا ليس استثناء لهذه القاعدة، ذلك أن التفاوت من الاستفادة من هذه الخدمة العمومية (التربية) بناء على الانتماء السوسيو اقتصادي والثقافي والجغرافي ظاهر للعيان، ذلك أن عدم الالتحاق بالمدرسة والانقطاع المبكر عن الدراسة والهدر المدرسي بكل أشكاله، هو يطال أبناء البادية وأبناء الطبقة غير المحظوظة وخصوصاً الفتيات منهم، أكثر ما يطال أبناء الطبقات



المحظوظة. كما أن التفاوت في الاستفادة من جودة التعليم هو أيضا قائم بثقل أكثر، ويميل لصالح الوسط الحضري على حساب الوسط القروي، ولفائدة المؤسسات المتواجدة بمركز المدينة على حساب المؤسسات المتواجدة بالأحياء الشعبية. ويبدو أن الفئات المحظوظة تنال حصة الأسد داخل كل مؤسسة على حساب الفئات المستضعفة.

يمكن الإشارة أيضا إلى أن التعريب الذي انحصر في التعليم الابتدائي والثانوي والبقاء على التدريس في الجامعة باللغة الفرنسية هو هدية مجانية لأبناء الطبقة المحظوظة و«المفرنسة»، وإقصاء علني للطبقات الفقيرة وأبناء الوسط القروي. ذلك أن القلة من أبناء هذه الطبقات الأخيرة التي ساعدها الحظ للوصول إلى الجامعة، سوف تجد صعوبة كبيرة في مسايرة التعليم الجامعي باللغة الفرنسية. ولمنح الفئات «المفرنسة» حظوظا أكثر تم خلق مسالك دولية تدرس فيها المواد العلمية باللغة الفرنسية تماما كما هو الحال في الجامعات. ويؤكد هذا الأمر التأكيد على ضرب تكافؤ الفرص في الترقى المعرفي أمام كل أبناء الوطن، عكس ما يعلن عنه الخطاب الرسمي.

لمعالجة هذه التفاوتات القائمة في الاستفادة من التربية وإرساء مدرسة الإنصاف يوصي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي «بتحويل التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص المميزة إيجابيا، لاستدراك جوانب النقص والتعثر». وفي إطار ضمان تكافؤ الفرص أوصى المجلس «بضمان مقعد لكل طفل في سن التمدرس، ولا سيما في التعليم الإلزامي بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 15 سنة»، و«ضمان المواظبة واستدامة التعلم، والتصدي لكل أنواع الهدر والانقطاع والتكرار». أي ضمان البقاء في المدرسة أطول وقت ممكن والاستفادة من جودة التعليم انطلاقا من شعار الإصلاح الذي يدعو إلى الجودة للجميع. غير أن السؤال الجوهرى المطروح على مدرسة الإنصاف: هل ستمكن هذه السياسة التربوية، عبر هذه الإجراءات، من رفع الحيف الناتج عن ثقل الانتماء الطبقي والجغرافي والجنسي؟

في واقع الحال فإن السلطات التربوية تقوم دائما بإجراءات «تمييزية»، إن صح القول، لصالح الفئات غير المحظوظة، ذلك أنها تفرض، عبر الخريطة المدرسية، نسبة الانتقال داخل الأسلاك الدراسية تفوق 90%، وتفرض نسبة الانتقال من سلك الابتدائي إلى الثانوي الإعدادي في حدود 80%. وكل هذه النسب تكون موحدة على المستوى الوطني سواء في الأوساط الحضرية أو القروية رغم ضعف مستوى التلاميذ بالأوساط القروية والمهمشة. كما تضطر هذه السلطات، عند الانتقال إلى الثانوي التأهيلي، إلى خفض عتبة النجاح في المؤسسات المتواجدة بالهامش. غير أن هذا التمييز هو في الواقع ملغوم، كونه ليس سوى تأجيل عملية الإقصاء الحتمية إلى المحطات القادمة، نظرا لما سيترتب عن هذا النجاح «غير المستحق» من تراكم التعثر والقصور

لديهم. والأخطر من هذا أن الرفع من نسبة النجاح في صفوف الوسط القروي والأوساط الهامشية يتم أحيانا كثيرة عبر السماح بالغش... وقد يتبادر للذهن أن الهدف من هذا «التمييز» هو محاولة لإخفاء التفاوتات العميقة القائمة في الاستفادة من المدرسة.

إن التفاوت في الاستفادة من المدرسة، ومن تم التفاوتات الاجتماعية، يتم تريرها غالبا بمبدأ الاستحقاق، باعتباره أداة للإنصاف. ويرى هذا الاعتقاد أن التفاوتات القائمة تترتب عن عدم التساوي في المواهب وفي الملكات، وهو أمر الطبيعة. والعدل، حسب هذا الاعتقاد، هو أن لا ننكر هذا المعطى الموضوعي ونلغيه... غير أن في واقع الحال فإن الاستحقاق ليس سوى مجرد خداع ووهم تروج له السياسة الليبرالية الرأسمالية لإضفاء صفة العدالة على اختياراتها. فكما يقول Everet Reimer «الاستحقاق ستار من دخان يحجب استمرارية الامتيازات» (2). ذلك أن التفاوتات القائمة في المدرسة لها علاقة بالتفاوتات الاجتماعية، أي لها علاقة بعوامل خارجة عن المدرسة. ويعتبر التقليص من هذه التفاوتات في الحياة الاجتماعية صلب العمل السياسي.

ومجمل القول فإن الدولة التي تحتكر العرض المتعلق بالتربية هي بشكل عام في وضعية تبعية لميزان القوى، ذلك أن القوى المهيمنة هي التي تفرض امتيازاتها. وبما أن الاختيارات الليبرالية والرأسمالية أضحت خيار اليميني واليساري على السواء، فإن المدرسة ستظل تواصل القيام بوظيفة إعادة إنتاج التفاوت الموجود في المجتمع الليبرالي... ذلك أن هذا المجتمع يحتاج إلى قاعدة واسعة من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة ونخبة محصورة من «الأنتلجانشيا»... أما النخبة المالكة للثروة فإنها ستظل كذلك بعامل الوراثة... هذه هي الحقيقة التي يجب مجابتهها.

مدرسة الجودة للجميع: يرى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن إرساء مدرسة الجودة للجميع يقتضي «تحقيق جودة الأداء المهني للفاعلين (ات) التربويين (ات) على اختلافهم، وتطوير المناهج والبرامج والتكوينات، والارتقاء بحكامة المنظومة التربوية، والرفع من مستوى البحث العلمي والتقني والابتكار».

فيما يتعلق بتطوير المناهج والبرامج، يقترح المجلس «إعادة النظر في المناهج والبرامج والطرائق البيداغوجية في اتجاه تخفيفها وتنويعها، وتوجيهها نحو البناء الفكري للمتعلم والمتعلمة، وتنمية مهارات الملاحظة والتحليل والتفكير النقدي لديهما». ويندرج هذا التوجه في إطار الهدف الذي وضعه المجلس للمدرسة المغربية الذي يتمثل في «الانتقال بالتربية والتكوين من منطق التلقين والشحن إلى منطق التعلم وتنمية الحس النقدي وبناء المشروع الشخصي، واكتساب اللغات والمعارف والكفايات، والقيم والتكنولوجيات الرقمية». يتعلق الأمر إذن بالانتقال من مقارنة تركز على الأستاذ وأدائه البيداغوجي وعلى نقل المعرفة الجاهزة للمتعلم(ة)، إلى مقارنة تركز على المتعلم(ة) ونشاطه وتنمية ذكائه وقيمه.



ويعني ذلك أن « تركز المناهج على الاهتمام بالمتعلم (ة) باعتباره غاية للفعل التربوي، وتشجيعه على تنمية ثقافة الفضول الفكري وروح النقد والمبادرة والاجتهاد، والتفاعل معه كشريك، وذلك بإدماجه وتكليفه، في إطار العمل الجماعي، بمهام البحث والابتكار والمشاركة في التدبير، وتقوية ثقافة الانتماء للمؤسسة والواجب لديه».

إن هذا التحول النوعي المنشود يواكب ما أكدته السيكولوجية الحديثة حول أهمية النشاط الذاتي للفرد في بناء معارفه وذكائه انطلاقا من معطى إستمولوجي يؤكد أن المعرفة تبنى أكثر مما تنقل، ويقتضي هذا البناء بالضرورة مشاركة نشطة للمتعم (ة). وبناء عليه فإن المدة الطويلة التي يقضيها المتعلم (ة) في القسم إضافة إلى الساعات الإضافية المؤدى عنها، والتي تعتمد غالبا على أسلوب التلقين، فإنها في الواقع تفوت عن التلميذة (ة) كل فرص البحث الذاتي والمجهود الفردي الضروري لبناء معارفه وذكائه.

إن غاية مدرسة الجودة للجميع، حسب الرؤية الاستراتيجية للمجلس، تتمثل في «الإسهام في انخراط البلاد في اقتصاد ومجتمع المعرفة، وتعزيز موقعها في مصاف البلدان الصاعدة» و«الانتقال بالمغرب من مجتمع مستهلك للمعرفة، إلى مجتمع ينتجها وينشرها». وقد اعتبر المجلس أن تحقيق هذه الغايات يقتضي «ربط المعرفة النظرية بالمعرفة التطبيقية والعملية [...]، وجعلها تعنى بالتنمية الذاتية والتربية الريادية والحياتية، وتعزيز البعد الأخلاقي، وترسيخ القيم».

غير أنني أرى أيضا أن تكون هذه المعرفة موضحة للماضي الشخصي والجماعي، وموضحة للحاضر أي مفسرة لوضعية المتعلم (ة) ووضعية المحيط وإمكانياته، وتكون نافذة على المستقبل ومنازة تنير الطريق. كما تكون مرتبطة خصوصا بانشغالات المتعلم (ة) ومآله ومصيره، حيث يقتضي ذلك تربيته على الاختيار واتخاذ القرار في التوجيه وفي الحياة، وإيقاظ فضوله للاهتمام والتفكير في ذاته وفي المستقبل، والتدرب على وضع استراتيجيات ومشاريع شخصية تحدد ملامح مستقبل محتمل... لأنه لا ينبغي أن يترك المتعلم (ة) يتخبط لوحده بين اختيارات في التوجيه يشوبها الغموض والعشوائية والنمطية، اختيارات غير مستنيرة وغير مبنية على محددات سيكولوجية ذاتية عميقة ومحددات موضوعية واضحة.

ومن جانب آخر دعا المجلس إلى إبداع مناهج وبرامج تشكل دعامة لقيم تستجيب لمتطلبات المشروع المجتمعي الذي ينشده المغاربة والمبني على المواطنة والديمقراطية والتنمية، وذلك بإدماجها لمقاربة حقوقية وإجراءات ترسي قواعد التعايش مع الآخر في التزام بقيم الحرية والإنصاف والمساواة واحترام التنوع والاختلاف. إن التشبع بهذه القيم سيمكننا دون شك من التطور ومواكبة الحضارة الكونية التي ساهمت البشرية جمعاء في بلورتها. لقد أدت البشرية، وما زالت تؤدي، ثمنا غاليا نتيجة اعتقادات عدوانية مبنية على الكراهية للآخر بناء على اعتقاداته

ورؤيته للأمور. لا شك أن بناء مجتمع ديمقراطي تنموي لا يستقيم دون إشاعة قيم ديمقراطية وقيم إنسانية تدعو إلى التسامح والتعايش، وترسيخ قيم حب العمل وحب الأوطان. ومن المفترض أن تشكل المدرسة العمومية ناقلة لهذه القيم بل قاطرة تقود التغيير نحو بناء هذا المجتمع الديمقراطي والحدائي الذي ننشده..

مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي: ترى الرؤية الإستراتيجية للمجلس أن الارتقاء الفردي والمجتمعي يجسد «الأثر الملموس للمدرسة». هكذا يمكن اعتبار أن أية مقارنة أو رؤية أو إصلاح لا ينبغي تقييمها بناء فقط على انسجامها النظري ووضوحها، ولكن بناء بالأساس على مدى جعل ارتقاء الأفراد والمجتمع الأثر الملموس لها. وفي هذا الإطار ولهذه الغاية حددت الرؤية الاستراتيجية للمجلس ست رافعات لإرساء مدرسة تروم الارتقاء بالمجتمع والأفراد.

تتمثل الرافعة الأولى في «ملاءمة التعليمات والتكوينات مع حاجات البلاد، ومع المهن الجديدة الدولية والمستقبلية، ومع متطلبات الاندماج في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لتوفير أكبر الفرص أمام الخريجين للنجاح في حياتهم والاندماج في مجتمعهم، والإسهام في تنمية بلادهم».

وتتمثل الرافعة الثانية في «تقوية الاندماج السوسيوثقافي»، باعتبار أن «المدرسة حاملة للثقافة وناقلة لها»، وأداة «لتقوية الإحساس بالانتماء للمجتمع وللمشترك الإنساني ككل». «انطلاقاً من ذلك، يتعين على المدرسة الجديدة الاضطلاع بمهمتها في تحقيق الاندماج الثقافي عبر جعل الثقافة بعداً عضوياً من أبعاد وظائفها الأساسية، على نحو يضمن نقل التراث الثقافي والحضاري والروحي المغربي، وترسيخ التعددية الثقافية والانفتاح على ثقافة الغير، وضمان ولوج سلس ومنصف للثقافة بين المجالات الترابية، والسير في اتجاه تحويل المدرسة من مجرد فضاء لاستهلاك الثقافة إلى مختبر للإسهام في إنتاجها ونشرها». إن تقوية الاندماج السوسيو ثقافي، وتقوية الشعور بالانتماء إلى هذا النسيج المتناغم، يشكل بالفعل رافعة للارتقاء الفردي والمجتمعي، باعتباره قاعدة انطلاق صلبة لمحاورة الآخر ورافعة لبناء الذات وصنع المستقبل.

وتتعلق الرافعة الثالثة ب«ترسيخ فضائل المواطنة والديمقراطية والسلوك المدني»، باعتبارها «رأس مال لا مادي» وقيماً حدائية تقوي وتدعم الارتقاء الفردي والمجتمعي. هكذا لم تحصر الرؤية الاستراتيجية للمجلس مسألة الارتقاء المجتمعي في التنمية الاقتصادية فقط، بل دعت إلى «ترسيخ مجتمع المواطنة والديمقراطية والمساواة»، باعتبار أن المواطنة تنقل الإنسان من موقع الرعية إلى موقع المعني والمسؤول، والديمقراطية تنقل الإنسان من موقع المتفرج والتابع والاتكالي إلى موقع المشارك، والإقرار بالمساواة تنقل الإنسان من الخضوع والاستسلام إلى ثقافة القدرية والقبول بالحتميات الاجتماعية إلى ثقافة الارتقاء الذاتي وفرض تكافؤ الفرص في ذلك، والعمل على فرض الإنصاف في توزيع السلطة والثروة والمعرفة.



الرافعة الرابعة تتمثل في «تأمين التعلم مدى الحياة»، ذلك أن العصر الحديث يتميز بسرعة التحولات سواء على المستوى المعرفي أو السوسيومهني أو على مستوى القيم أو على المستوى الثقافي، مما يحتم مرافقة الأفراد في كل الأعمار من الحياة من أجل تحيين ذواتها وقدراتها على مسايرة العصر. لذا ينبغي أن يندرج «التعلم مدى الحياة» في إطار منظور سياسي يجعل الفاعلين، من أفراد وجماعات ودولة، حاملين لمشاريع للتحويل والارتقاء الفردي والمجتمعي، كون هذه المشاريع هي القدرة على البلورة الدائمة والمتجددة للحاجات. ويفترض ذلك مؤسسات تكوينية متخصصة تؤمن التعلم حسب هذه الحاجات.

الرافعة الخامسة تتمثل في «الانخراط الفاعل في اقتصاد ومجتمع المعرفة»، باعتبار أن إنتاج المعرفة أضحت أكثر تأثيراً على التنمية الاقتصادية وارتقاء المجتمع من الرأسمال المادي.

وتتمثل الرافعة السادسة والأخيرة في «تعزيز موقع المغرب ضمن البلدان الصاعدة». وذلك «بتقوية الانخراط الفاعل لبلادنا في مجتمع المعرفة القائم أساساً على التمكن من العلوم والتقنيات والمعارف والكفاءات، وعلى تعميم الاستعمال الوظيفي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتأمين التعلم مدى الحياة، وربط البحث والابتكار بالتنمية، وحفز القطاع الاقتصادي على الانخراط في هذه الدنامية، وتشجيع النبوغ والتفوق والتميز، وتقدير القدرات التنافسية لبلادنا في مختلف هذه المجالات».

لا شك أن هذه الرؤية الإستراتيجية التي جاء بها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي هو مجهود جماعي محمود يسعى إلى حلحلة وضعية نظام التربية والتكوين الراكدة، بغاية جعل المدرسة أداة للارتقاء الفردي والمجتمعي... غير أنني أرى أن هذا الطموح يقتضي التركيز أكثر على إيماء الإنسان وفتحه *l'épanouissement de l'Homme*، باعتبار أن الإنسان أضحت الثروة التي لا تضاهى... وأعتقد أن أحد الأسباب الرئيسية في فشل الإصلاحات السابقة هو غياب هذه القناعة لدى السياسيين ولدى السلطات التربوية وفي ثقافتنا عموماً.

إن المجتمعات التواقفة إلى التطور والنماء والارتقاء تعتمد دائماً على انخراط ومساهمة أفرادها في رفع هذا التحدي، إذ تعتبر أن كل فرد يمتلك طاقات وإمكانيات للفعل والتأثير والخلق والإبداع، تجعله فاعلاً ومحركاً أساسياً لتنمية وتطوير إمكانياته وإمكانية مجتمعه. إن الإنسان ترتفع مردوديته وعطاؤه وتتفتح إمكانياته الإبداعية وتزداد حافزته واستعداده للتجاوب، ويرتفع أيضاً شعوره بالارتياح والرضا والانتماء، حينما يحظى بالتقدير والاعتبار والاحتضان.

ويرتبط إيماء الإنسان وفتحه بمدى الاستجابة لحاجاته إلى التقدير والاعتراف، وحاجته إلى أن يختار كيف يكون، وكيف يصير، وكيف يقود مصيره ومآله حسب قدراته واهتماماته ورؤيته للأمور،

ويختار أسلوبه في التجاوب مع هذه الحياة والإتيان بمساهمته في الارتقاء بوجودتها.

وفي نهاية القول لا بد من طرح سؤال جوهري: هل يمكن ترجمة هذه الرؤية الاستراتيجية وهذه الأهداف التي جاء بها المجلس دون إرادة فعلية لدى السلطات السياسية، ودون موارد بشرية (على كل المستويات) مستوعبة لهذه الرؤية وهذا التحول النوعي؟ فرغم أن المجلس دعا إلى الرفع من جودة الأداء المهني للفاعلين (ات) التربويين (ات)، والارتقاء بحكامة المنظومة التربوية... ورغم ذلك يبقى توفير الإرادة السياسية هو الجوهر. وأعتقد أن فشل كل المحاولات السابقة يعود بالأساس إلى غياب هذه الإرادة.

هكذا يبدو أن أعطاب التربية والتكوين مرتبطة بأعطاب سياسية. لذا أعتقد أن المدخل لإصلاح أوضاع البلاد وعلى رأسها التربية والتكوين يبتدئ من إصلاح الأعطاب السياسية. وجوهر هذه الأعطاب أن العمل السياسي لم يشكل بعد أداة لبلورة تصورات ومشاريع سياسية وتنموية تتنافس على جعل البلاد على سكة الدول الصاعدة... بل ما زال العمل السياسي هو تدافع حول احتلال المواقع باعتبارها مصدرا للاغتناء والاستحواذ على الثروة.

إذا ما ظلت هذه الأعطاب قائمة، وظل الفساد السياسي هو سيد الموقف، وظل فرز النخب السياسية ينبنى على اعتبارات غير سياسية من قبيل توظيف المال والجاه والدين، وظلت بالخصوص النخب السياسية عينها على الثروة فقط - والأرجح هو استمرار هذا الوضع، على الأقل، على المدى المنظور- ستظل الإرادة السياسية في الإصلاح هي الحلقة المفقودة... وسيظل نظامنا التربوي في أسوأ حال كما قال ملك البلاد... وسيظل شعار تكافؤ الفرص والجودة للجميع حلما جميلا... ويبدو أننا سنضطر، مرة أخرى، إلى إعادة رفع حجرة سيزيف... يقول إنشأتين إن الغبي هو من يقوم بنفس التجربة وينتظر نتيجة مغايرة...

المراجع:

*المقولات المحصورة بين مزدوجتين هي مقتطفة من تقرير ملخص عن «رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030» التي جاء بها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .

- (1) . Jacques Hallak(1974). A qui profite l'école ? Économie en liberté (Fance) ; page12.

-(2) ibid. ; page. 11.